التنمية المستدامة في دول الجنوب بين متطلبات استراتيجية وطنية بديلة ورهانات السياسة الدولية للبيئة

Sustainable development in southern countries of between the requirements of an alternative national strategy and the stakes of international policy for environment

خراشي بسمة*
جامعة سوق أهراس

kharrachibesma@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/06/11 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص

تطرح هذه الورقة البحثية موضوع العلاقة بين البيئة والتنمية من خلال محاولة فهم وتحليل قضية البيئة وآثارها على مسار التنمية المستدامة.وحتى يمكن احتواء القضية ضمن رؤية بديلة للتنمية،انطلقت الدراسة من محاولة البحث في الاستراتيجية المناسبة على صعيد السياسة الوطنية–المشروع الوطني للتنمية- وعلى صعيد السياسة العالمية للبيئة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة للتحول على الصعيد العالمي إلى نمط جديد للتنمية يراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويدعم جهود السياسة المحلية للدولة باعتماد استراتيجية اقتصادية تتضمن إعادة تركيب المجتمع بيئيا.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية المستدامة، السياسة، العالمية للبيئة، المشروع الوطني

تصنيف JEL: F0، 02

Abstract

This paper addresses the issue about the relationship between environment and development, by trying to understand and analyze the environment and its effects on sustainable development. In order to limit the issue within the alternative vision of development, the study started from an attempt to research the appropriate strategy at both levels, the national policy - the national project for development – and the global environment policy. We concluded that there was a need for a shift on a global level to a new development pattern, that should take into consideration the economic, social, and environmental dimensions, and support the local policy efforts, by adopting an economic strategy that ought to include the reconfiguration of society ecologically.

Key words: environment, sustainability, development, global environmental policy, national project

Jel Classificationn :F0,02.

* المؤلف المرسل

مقدمة

من المعلوم أنّ التنمية اللامحدودة مستحيلة في عالم محدود، وهو ما يفرض التقيد بمبدأ " المسؤولية (هاريباي، 2002، صفحة 82).لذا اصبح إيجاد استراتيجية اقتصادية بديلة للتنمية قائمة على أساس توجيه العمل نحو تلبية الحاجات الاجتماعية بطرق تحافظ على البيئة ضرورة حتمية **(سميث ج.، 2003، صفحة 150)**، ولأنّ أسباب معظم المشاكل البيئية مرتبطة بعمليات تكوين الثروات وبأنماط استهلاك الطاقة، وبالتصنيع والنمو السكاني، وبالوفرة والفقر.

وبالتالي فإنّ عمليات العولمة والترابط في مجال الاقتصاد وغيره تعطي القضايا البيئية كافة وعلى نحو متزايد بعدا **عالميا**(سميث ج.، 2003، صفحة 654)، و هو ما يفرض تداخلا بين النشاط الدولي والنشاط المحلي في هذا المجال، ويؤكد على أهمية التكامل بين السياسة الدولية والسياسة المحلية للبيئة والتنمية(المشروع الوطني) لمواجهة التحديات، وهنا تتحمل الدول مسؤولية التعاون مع الجهود الهادفة إلى إدارة الشؤون البيئية وخفض معدلات التلوث العابرة للحدود.

ولأنّ المسؤولية التاريخية لدول الجنوب عن التلوث واستنزاف الموارد في العالم أقل من مسؤولية البلدان الصناعية، يعني ذلك اهمية أن تكون الإجراءات المتخذة لحماية البيئة مرتبطة بجهود تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان –أي دول الجنوب، وقد تجسدت العلاقة العامة ما بين البيئة والتنمية في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب بشكل رسمي من خلال اجتماع حكومي دولي انطلق من مؤتمر ستوكهولم عام 1972"مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان"، واضعة بذلك الأساس لسياسة مازالت مستمرة منذ ذلك الوقت(سميث ج.، 2003، صفحة 658).

إشكالية الدراسة: في إطار ما يسمى بالسياسة الدولية للبيئة، كيف يمكن أن يساهم حضور ملامح مشروع وطني حقيقي واستراتيجية بديلة للتنمية في إرساء قواعد التنمية المستدامة في دول الجنوب؟

فرضية الدراسة: يتوقف أثر السياسة الدولية للبيئة في دول الجنوب على مدى حضور ملامح مشروع وطني حقيقي، في المقابل يتوقف هذا الحضور على وجود استراتيجية بديلة للتنمية.

أهمية الدراسة: بالعودة لتاريخ المجتمعات الإنسانية، المشاكل البيئية ليست أمرا مستجدا، فقد كان لنشاط الإنسان منذ مدة طويلة أثره على البيئة التي يعيش فيها، ذلك أنّ

نزوع المجتمعات إلى استغلال بيئتها وكأنّها مورد لا ينضب قد أودى بها إلى الكارثة على مرّ التاريخ، على أنه وعلى مدى جزء كبير من تاريخ البشرية كانت الآثار التي يخلفها الاستغلال المفرط والتلوث تتميز بأنها آثار محلية، إلاّ أنّ الانتشار الواسع للتصنيع والنمو السكاني السريع أدى إلى تغيير هذا الواقع وتعرضت مناطق كاملة من هذا العالم إلى أضرار بيئية شديدة، وما إن حلت السنوات الأخيرة من القرن العشرين حتى أصبحت تلك الآثار عالميه، وازداد الوعي بمخاطر مجموعة واسعة من المشاكل البيئية، فأصبحت بذلك القضايا البيئية تحتل موقعا متقدما على جدول الأعمال الدولي (سميث ج.، 2003، صفحة 653). وبالتالي فإنّ فهم أسباب التغيّر البيئي وآثاره على مستوى العالم ضرورة ملحة، خاصة في ظل تصاعد علامات أزمة بيئية، أدت إلى التشكيك في شروط الحياة على سطح الكوكب، ترتدي هذه الأزمة ثلاث مظاهر متكاملة:

أولا: نمو اقتصادي يستنزف بشدة مختلف الموارد الطبيعية: حيث أنّ موارد الطاقة المستخرجة من باطن الأرض سوف تختفي خلال بضعة عقود من غير تطبيق فعلي لبرنامج غير نووي يستهدف طاقات قابلة للتجدد، كما أصبح من الواضح أنّ معظم بحار العالم ومحيطاته تتعرض للصيد الجائر، إضافة إلى تدهور التربة وتآكلها على نطاق واسع، أيضا تدمير المواطن الطبيعة، ومن أمثلة ذلك أنّ مساحة الغابات الاستوائية قد تقلصت بنسبة 50% منذ عام 1950 ولايزال ذلك مستمرا وبمعدلات عالية ما يهدد عشرات الآلاف من أنواع النباتات والحيوانات بالانقراض كل عام.

ثانيا: يتزايد التلوث لدرجة أنّ الهواء أصبح غير صالح للتنفس في المدن، والماء غير صالح للشرب في المناطق التي تطبق فيها زراعات وتربية مواشي على نحو مكثف، كما أصبحت بقع النفط تنتشر بتواصل يكاد انتظامها يعادل حركات المد والجزر، كما تسببت عمليات دفن النفايات (الكيماوية، ومعادن ثقيلة ومشعة) في البحر والجو والبر مع حوادث التسرب النفطي بأضرار بالغة البيئة، فالأمطار الحامضية واستنزاف الأوزون في طبقة الستراتوسفير stratosphère من الغلاف الجوي المحيط بالأرض والتغيير المناخي هي مشاكل إقليمية، أو عالمية تنشأ عن تلوث الجو .

ثالثا: يتأكد ارتفاع حرارة الجو نتيجة إطلاق الغازات الناتجة عن النشاطات الصناعية والزراعية والنقل، فزيادة منسوب المحيطات، والتصحر والجفاف من جانب والفيضانات من جانب آخر، ستكون جميعا عواقب لتلك الممارسات ضد البيئة حتى نهاية القرن الحادي والعشرين (هاريباي، 2002، الصفحات 75-76).

أهداف الدراسة: الهدف من الدراسة هو فهم وتحليل قضية البيئة من خلال وضعها في اطارها التاريخي والنظري والبحث في آثارها على مسار التنمية المستدامة في دول الجنوب، وبنفس القدر البحث في الاستراتيجية المناسبة على صعيد السياسة الوطنية والدولية لاحتواء القضية ضمن رؤية بديلة للتنمية.

الدراسات السابقة: تعد الدراسات السابقة منطلقا مهما لما يليها من ابحاث، ونحاول فيما يلي عرض ملخص لأهم الدراسات المتعلقة بموضوع البيئة والتنمية المستدامة:

الدراسة الأولى: كتاب بعنوان عولمة السياسة العالمية لـ**جون بيليس وستيف سميث** الصادر عام 1997 عن جامعة الأكسوفورد تم ترجمته ونشره عام 2004 من طرف مركز الخليج للدراسات، تناول الكتاب عدة قضايا من ضمنها قضية البيئة التي برزت بصفتها مركزا للاهتمام والنشاط الدوليين خلال نهاية القرن العشرين، عرضت الدراسة أهم أسباب التغير البيئي وآثاره على المستوى العالمي من خلال الاستعانة بأهم المقاربات والتصورات التي تم استحداثها على صعيد العلاقات الدولية، وناقشت الدراسة الخصائص البارزة لأسباب التغير البيئي وطرق الاستجابة لهذا التغير من خلال رسم الخطوط العامة للتطور التاريخي للسياسات والاتفاقيات البيئية الدولية ومن ثم دراسة قضايا و مراحل تطور الانظمة البيئية (وبشكل خاص نظام الأوزون) والاتفاقيات المعقودة في نطاق قمة الأرض والنتائج التي تمخضت عنها هذه الاتفاقيات.

الدراسة الثانية: كتاب بعنوان قانون القيمة المعولم للمفكر **سمير أمين**، ترجمة **سعد الطويل**، الطبعة الأولى عام 2012 تناول الكتاب تحليلا مفصلا لعالم الرأسمالية الاحتكارية الامبريالية المعولمة، ويقدم الكتاب قانون القيمة المعولمة بوصفه الشكل الجديد الذي فرضته ظروف الاوضاع الرأسمالية الحالية ممثلا في الصراع بين القوى الامبريالية (الولايات المتحدة الأمريكية اوروبا واليابان) وبين شعوب دول الجنوب على الحصول غير المشروط للموارد الطبيعية للكوكب، وأن تقليل الريع الامبريالي الذي يستخدم جزئيا في إعادة انتاج مجتمعات الشمال مرتبط بمدى قدرة و نجاح شعوب دول الجنوب في انتزاع السيطرة على مواردها الطبيعية، كما تناول الكتاب الدور التخريبي للتراكم بالمنطق الرأسمالي، واعتبر المفكر سمير أمين من خلال دراسته: أنّ الشرط الأساسي لنجاح البشرية في الوصول إلى أفضل أساليب التعامل مع البيئة هو تحقيق نظام لإدارة الموارد مبني على استخدام القيمة الاستعمالية وليس على القيمة التبادلية التي يفرضها المنطق الرأسمالي.

موقع الدراسة الحالية مقارنة مع هذه الدراسات: انطلاقا من هذه الدراسات وغيرها من الأبحاث التي تناولت موضوع العلاقة بين البيئة والتنمية، حاولنا من خلال دراستنا التأكيد على فكرة أساسية تضمنت مدى أهمية أن تمتلك دول الجنوب مشروعا الوطني للتنمية، وذلك لكي يكون مفهوم التنمية المستدامة مخرجا بدلا من أن يكون مأزقا للوصول لأهداف التنمية وذلك في إطار التكامل بين السياسة الدولية والسياسة المحلية للبيئة والتنمية.

1. الاطار التاريخي:

أصبحت القضايا البيئية محور اهتمام السياسة الدولية نهاية القرن التاسع عشر وذلك في سياق الاتفاقيات الدولية الخاصة بإدارة الموارد. كالاتفاقية التي تمت حول الغطاء الحيواني –معاهدة حماية الطيور المفيدة للزراعة-عام 1902، ومعاهدة حماية "حيوانات الفقمة ذات الفرو"، بين روسيا والولايات المتحدة وكندا عام 1911. وتم إنشاء منظمة الأغذية والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدةFAO ، وذلك للمحافظة على الموارد الطبيعية. أيضا إنشاء منظمة الملاحة البحرية IMO عام 1948 بهدف تسهيل الملاحة والشحن الدوليين وتعزيز سلامتهما، وقد أوكلت لهذه المنظمة عام 1954 مسؤولية انجاز معاهدة بالغة الأهمية لمنع تلوث البحار وغيرها من المعاهدات التي توالت لتشكّل مسارا حقيقيا نحو سياسة دولية تعنى بالمشاكل البيئية بدأت عمليا مع مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان –ستوكهولم1972، وتتجلى عالمية القضية في عدة معاني:

أولا: ان بعض المشاكل البيئية تنطوي على صفة العالمية أصلا، فالمركبات الحاوية عناصر الكاربون والهيدروجين والفلور والكلور المعروفة اختصارا بـ C F C التي تطلق في الجو، تساهم في تفاقم مشكلة استنزاف الاوزون ضمن طبقة stratosphère بغض النظر عن المكان الذي تطلق منه، تماما كما تساهم انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون في التغيير المناخي الذي يشهده العالم، فالآثار إذن تطال العالم والمشاكل لا يمكن التعامل معها إلاّ من خلال التعاون على مستوى عالمي.

ثانيا: بعض المشاكل تتصل بعمليات استغلال الممتلكات العالمية المشاعة، أي الموارد التي يشترك بها أعضاء المجتمع الدولي كافة، كالمحيطات والبحار والجو والفضاء الخارجي.

ثالثا: أنّ الكثير من المشاكل البيئية هي في جوهرها مشاكل تتخطى الحدود القومية باعتبارها تعبر الحدود الفاصلة بين الدول، ومن أمثلة ذلك أن ثاني اوكسيد الكبريت المنبعث من إحدى الدول سوف تحمله الرياح ليستقر على شكل أمطار حامضية تهطل على البلدان الواقعة في طريقها، والنفايات التي تدفن في بحر مغلق أو نصف مغلق تطال بآثارها كل الدول على هذا البحر.

رابعا: أنّ الكثير من عمليات الاستغلال الجائر والتدهور البيئي ذات النطاق محلي أو وطني نسبيا، ومع هذا فان عدد المواقع المحلية التي تعاني منها حول العالم كبير إلى حد يمكن معه اعتبارها مشاكل عالمية، وتشمل الأمثلة على ذلك الممارسات الزراعية التي لا يمكن أن تدوم، وتدهور وتآكل التربة، وقطع الأشجار، وتلوث الأنهار والمشاكل البيئية العديدة الملازمة لزحف المدن باتجاه الريف نتيجة للنشاطات الصناعة(سميث ج.، 2003، الصفحات 653-654).

تطرح كل هذه المشاكل تحديات تقنية وسياسية على الصعيد العالمي، والأطراف الفاعلة من دول وغيرها خارج المنطقة المعنية قد تساهم في خلق هذه المشاكل، أو في الجهود المبذولة للتصدي لها.

2. الاطـار المفاهيمي (النظري):

2-**1: التنمية المستدامة:** تمت بلورة مفهوم التنمية المستدامة وتعميمه في التقرير الصادر عام 1987 عن "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة « brundtland » والتي استندت في عملها إلى الخطوط الفكرية الراسخة التي كانت قد تطورت بصورة ملموسة على مدى السنوات العشرين السابقة لتشكيلها.

أما تشخيص اللجنة لمفهوم التنمية المستدامة فهو التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة اجيال المستقبل على تلبية حاجاتها الخاصة، ويعكس التركيز على "الحاجات" اهتماما بالقضاء على الفقر وبتلبية الحاجات الانسانية بمفهومها الواسع (سميث ج.، 2003، صفحة 663). وهذا ما تضمنّه برنامج الامم المتحدة لسنة1999:"إنّ الفقر الذي لا تزال تعيشه غالبية سكان الكوكب وافراط قلّة في الاستهلاك هما السببان الرئيسيان لتدهور البيئة". حيث تتركز في البلدان الفقيرة الملامح الأبرز للأزمة البيئية، وهي تعاني على نحو مباشر من أشد حلات التدهور في البيئة (تدمير الغابات الاستوائية، الاستخراج المنجمي والنفطي الجائر، تلوث المياه، انقراض الانواع...). نتيجة الاستغلال المباشر للثروات الطبيعية من أجل الاسواق العالمية، وبأسعار بيع لا تتضمّن الكلف البيئية وذلك تحت تأثير السياسات الليبرالية الجديدة، اضافة إلى تأثير تصدير نفايات العالم الصناعي إليها. كما تتحمل البلدان الأكثر فقرا حصة لا تتناسب معها من تأثيرات الكوارث الطبيعية والنزاعات والجفاف والتلوث دون أن تكون لديها وسائل الوقاية منها، فمنذ عام 1991 كان ثلث ضحايا الكوارث الطبيعية يعيشون في بلدان "**ضعيفة التنمية البشرية**" وذلك حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية2002، وفي العقود القادمة يمكن أن يكون لارتفاع مستوى البحار بسبب ارتفاع حرارة الأرض تأثيرات

كارثية على جميع المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية. والتأثير الاول لتلك الاضطرابات البيئية هو خفض إضافي لمستوى معيشة الفقراء وتقليص لإمكانيات التنمية (توسان، 2006، صفحة 52).

بناء على ذلك: تضمن مفهوم التنمية المستدامة التأكيد على ضرورة ايجاد استراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال طرق لتجنب التدهور البيئي والاستغلال المفرط والتلوث، بعيدا عن النقاشات الأقل جدوى حول اعطاء الأولوية للتنمية أم للبيئية، وحظي هذا التأكيد بتأييد واسع النطاق، خاصة من قبل دول الجنوب ووكالات التنمية والجماعات المعنية بصورة أساسية بقضايا الفقر والحرمان الاجتماعي.

أما ربط الأمر بالاستدامة فهو مرتبط بفكرة أنّ انماط النمو الاقتصادي والسكاني الحالية لابد أن تتغير لأن البشرية تقترب من أقصى حدود الاستهلاك لموارد كوكب الارض الطبيعية القابلة للنفاذ، وكذلك من طاقة احتماله القصوى، وهي فكرة اشاعها لأول مرة "نادى روما " اوائل سبعينات القرن العشرين (headowsetal 1972-1992) مع تصاعد مشكلة التلوث، والتغيير المناخي، والأخطار التي تتعرض لها المواطن الطبيعية، والتنوع الحيوي، فمنذ مؤتمر ستوكهولم (1972) بدأ الاعتراف بوجود مشكلة حقيقية، وهي تدمير البيئة الطبيعية، وفي النهاية هي مشكلة بقاء الحياة على كوكب الارض والتي بالأساس تسبب فيها منطق "التراكم الرأسمالي"(سميث ج.، 2003، صفحة 663). ففي كتاب " فاكير ناجيل وريس " عام 1996 ومن خلال مفهوم جديد -**موطئ القدم البيئي**-وضعا نظام لقياس ذلك بوحدات "الهكتارات الكوكبية "، التي تقارن قدرة المجتمعات أو البلدان الحيوية على الانتاج واعادة انتاج الحياة على الكوكب باستهلاك تلك الجماعات او البلدان للموارد المتاحة لها من خلال تلك القدرة الحيوية .وقد توصل المؤلفان لنتائج خطيرة للغاية، فقد وجدا ان القدرة الحيوية للكوكب هي 2,1 هكتار كوكبي للفرد الواحد أي أن المجموع الذي يقابل 6,3 مليار فرد يعيشون في منتصف التسعينات على سطح الأرض هو 13,2 مليار هكتار كوكبي، ولكنه تبين لهما أنّ متوسط استهلاك الموارد العالمية قد بلغ في منتصف تسعينات القرن الماضي (2,7-) هكتار كوكبي للفرد، وهذا المتوسط يخفي حقيقة التباين الخطير بين البلدان المختلفة، فمتوسط استهلاك الفرد في بلدان (الو.م.أ، اوروبا ، اليابان) يساوي أربعة أضعاف المتوسط العالمي، وهذا يعني أن بلدان المركز قد استولت على جزء كبير من القدرة الحيوية لمجتمعات الجنوب لمصلحتها الخاصة، حيث تجاوز الاستهلاك الفعلي للقدرة الحيوية مجموع القدرة الحيوية للكوكب(أمين، ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية ، 2011، صفحة 109).وتكمن أهمية عمل الباحثين كونها تتجاوز النتائج التي توصلا إليها، فهي طريقة حسابية وليست مجرد خطاب لتحديد القيمة

الاستعمالية لموارد الكوكب معبر عنها بالهكتارات العالمية لا الدولارات. وهذا يثبت أنه من الممكن تقدير القيمة الاستعمالية الاجتماعية بالحساب الرقمي، ويؤكد أنّ المجتمع يقوم على القيمة الاستعمالية و ليس القيمة التبادلية، **والاعتراف بالقيمة الاستعمالية هو لصالح حماية البيئة**، وقد اشار "كارل ماركس" الى ذلك بالقول ان التراكم الرأسمالي يدمر الاساس الطبيعي الذي تقوم عليه الثروة بوصفه مفهوم مختلف عن مفهوم القيمة، ما يثبت ضرورة التمييز بين الثروة (الانسان والطبيعة) والقيمة الناتجة عن استغلال الثروة وفي ذلك دعوة مسبقة الى اقتصاد بيئي (أخضر)، **فأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار في تحقيق التقدم الاقتصادي يتطلب التفرقة بين الثروة والقيمة (أمين، قانون القيمة العالمي ، 2012، صفحة 102).**

تضمّن مسار التنمية الذي اعتمدته البلدان الصناعية سوء استخدام لرأس المال الطبيعي-الثروة-أضرّ إلى حد كبير بالنظم الأيكولوجية، كما أنّه وفي ظل التكنولوجيات الحالية لا تتيح الحدود الايكولوجية لكوكب الارض اعتماد انماط الانتاج و الاستهلاك السائدة في البلدان المتقدمة في مختلف انحاء العالم .ففي الوضع الراهن للإنتاج والاستهلاك الموزعين على نحو شديد التفاوت في العالم، إذا عمم وسطي الاستهلاك الغربي –الرأسمالي- على جميع سكان الارض نكون بذلك بحاجة الى عدة كواكب. فالتصنيع القائم على استخدام الوقود الأحفوري على مدى القرنيين الماضيين، ساهم في تحقيق زيادات غير مسبوقة في مستويات المعيشة في البلدان المتقدمة، لكن ذلك ادى الى تراكم انبعاثات الكربون بكميات تتجاوز القدرة الاستيعابية للغلاف الجوي وأحدث تغيرات خطيرة في مناخ الأرض قد لا يكون من الممكن اصلاحها (هاريباي، 2002، صفحة 77)

وعلى الرغم من الوعي المتزايد بهذه الحدود القصوى، لا يزال العالم بعيدا عن ايجاد السبل الكفيلة بتصحيح الاختلالات البيئية المتزايدة أو بتفادي النتائج الكارثية التي يتوقعها المجتمع العلمي لكوكب الارض، فالأدلة التي ظهرت مؤخرا على استمرار تزايد انبعاث الكاربون حتى خلال فترة الركود تزيد المخاوف من أن هذا الكوكب يتجه الى نقطة تحول خطيرة يصبح من المستحيل بعدها استعادة توازن بيئي واضح المعالم.

2-2-العلاقة بين التدهور البيئي و توجهات السياسات الليبرالية الجديدة

لم يهتم الاقتصاد الرأسمالي بدءا بالنظرية الكلاسيكية إلى غاية الليبرالية الجديدة بقضية الموارد الطبيعية و البيئة إلاّ من حيث امكانية الاستحواذ عليها كملكية خاصة، وجرى اعتبارها من 'عوامل الانتاج ' التي تتيح لمالكها الحصول على دخل أو ريع يتوقف على انتاجيتها،

والآن وقد بلغ استخدام الموارد الطبيعية معدلات غير مسبوقة، سواء منها تلك التي يمكن تملكها (أي تحت التربة) أو التي لا يمكن تملكها (مثل الغلاف الجوي) فإننا مضطرون للنظر في كيفية التعامل مع عوامل الانتاج الطبيعية خاصة وأنّ الاقتصاد الرأسمالي المعاصر القائم على أفكار الليبرالية الجديدة يتابع أسلوبه بإدخال تلك العوامل في خط التفكير التقليدي ليضع لها سعرا.

وبالتالي فإنّ قضية الموارد الطبيعية للكوكب تضع النظام الرأسمالي اليوم تحت المجهر والاستراتيجيات الليبرالية الجديدة التي تتبعها دول المركز وتطبيقاتها عن طريق المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي في الجنوب(أمين، قانون القيمة العالمي ، 2012، صفحة 102) والتي تتجاهل من خلالها مصالح الأجيال القادمة، **وهو ما يتنافى مع فكرة او مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والذي يعني على المستوى الاقتصادي تطور دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها للخطر، وعلى المستوى الاجتماعي: تقليص الفقر، وعلى المستوى البيئي: الحفاظ على الأنظمة البيئية، وذلك مع اعتبار النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لنجاح العنصرين الأخيرين في كل زمان ومكان (هاريباي، 2002، صفحة 83) .**

إنّ نقطة البداية التاريخية لمعالجة قضية الموارد الطبيعية تتعلق بالمناجم (الريع المنجمي)، حيث أنّ ميزة هذه الموارد أنّها غير قابلة للتجديد، وهذا يفرض تكلفة معينة تخرج عن نطاق الريع، وهي **تكلفة الإحلال** وجدير بالذكر أنّ خاصية عدم التجدد ليست ظاهرة مقصورة على الانتاج المنجمي، فالتربة الزراعية تتعرض هي الأخرى للتدهور إذا لم تجر صيانتها بانتظام، والخبرة التاريخية للرأسمالية تثبت محدودية رشادها في هذا المجال، فتبديد التربة الزراعية و ظاهرة التصحر خاصة في الجنوب حقيقة تاريخية، بل الأمر أخطر من ذلك، فالموارد التي تبدو غير قابلة للاستنزاف (الهواء و الماء) تحتاج هي الأخرى بعد ارتفاع درجة التصنيع لكثافة معينة إلى العناية مثل التربة الزراعية، وهو ما تأكد مع تفاقم قضية البيئة(أمين، قانون القيمة العالمي ، 2012، صفحة 102).

في المقابل أصبحت الرأسمالية الخضراء جزء لا يتجزأ من الخطاب السياسي في الغرب، حيث يمكن للسوق أن تجد البدائل لجميع الموارد الطبيعية، وبعبارة أخرى التسليع الكامل لحق الوصول لموارد الأرض (مثل حقوق الصيد، الحق في التلويث...) ، التي دافع عنها **جوزيف ستيغليتز** في تقرير لجنة الأمم المتحدة التي ترأسها عام 2009 مقترحا مزادا لموارد الأرض.

وبالرغم من أنّ التقدم العلمي يمكن أن يسمح في المستقبل بالرد على التحدي الخاص بنضوب بعض موارد الطبيعة، ولكن الأمر الذي يمكن تأكيده أنّه ما دام العنصر الحاسم في

تحقيق التقدم هو منطق الرأسمالية الذي يفرض على المجتمع تطبيق معيار الربحية في المدى القصير، فلن يمكن الاستفادة من هذا التقدم في استخدام الموارد الطبيعية للكوكب إلاّ بقدر ما يحقق هذه الربحية، وفي هذه الحالة يمكن أن يؤدي ذلك لتدمير البيئة (أمين، قانون القيمة العالمي ، 2012، صفحة 102).

وهو ما يتأكد باستمرار من خلال الآثار المترتبة على تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة في دول الجنوب بما فيها الدول العربية وابرز الوسائل لتحقيق ذلك ما يعرف ببرامج التكييف الهيكلي، من خلال تقليص الأطر الناظمة و المصمّمة خصيصا لحماية العمل والبيئة ومنع تدهور أوضاعهما. فبرامج التكييف الهيكلي تنظر إلى الوضع الراهن للبلدان الجنوب من زاوية اختلال التوازن في ميزان المدفوعات (نظرة خارجية)، لهذا فهي تتجاهل جوهر المشكلة التي تواجهها هذه البلدان وواقع فشل التجارب التنموية التي تنتهجها.

وبغض النظر عن النصائح التي يجري تقديمها في برامج التكييف والمركّزة على الجانب التقني، إلا أنّ المسعى الجوهري لكل تلك النصائح إنّما يتركز على وهم إمكانية التغلب على مشكلة المديونية، وانتهاج نمط تنموي محدد من خلال إسقاط كامل للسياسة الاقتصادية الدولية. وهو ما يعني أنّ برامج التكييف الهيكلي لا تقدم إمكانيات حقيقية للتنمية بقدر ما يعتبر أفضل ضمان كي يتمكن بلد ما من مواصلة تسديد ديونه، فالأولوية الكبرى لتلك البرامج هي إيرادات التصدير.

ومن منظور الليبرالية الجديدة: النمو الاقتصادي هو الشرط اللازم للتنمية ومرادف لها بناء على مؤشرين اثنين: معدل النمو وتسديد الديون، **وكأنّ موارد الأرض غير محدودة، وأنّ البيئة قادرة على تحمل جميع انتهاكات الإجراءات الصناعية المستخدمة في إطار النماذج الإنتاجية، وأنّ التقدم التقني كفيل بحل جميع المشكلات البيئية** (توسان، 2006، صفحة 101).

فبالنسبة **للمؤشر الأول –معدل النمو**-فهو مبني على التوقعات بالرغم من أنّ النتيجة واضحة، خاصة فيما يتعلق بأسعار المنتجات الزراعية والمواد الأولية عندما تتنافس جميع البلدان (الجنوب) لزياد حجم صادراتها يقابله انخفاض الطلب في أكثر البلدان تصنيعا. إضافة إلى رفع أسعار الفائدة من جانب وتخفيض الأجور ومداخيل صغار المنتجين فيها من جانب آخر؟ ولأنّ ارتفاع الصادرات هو الوسيلة الوحيدة لإحراز معدل نمو مرتفع، في الوقت الذي انهارت فيه السوق الداخلية بسبب سياسات التكييف. إلا أن ذلك غير ممكن عموما بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية في السوق العالمية.

أما **المؤشر الثاني-تسديد الديون**- سواء الخارجية أو الداخلية، العامة أو الخاصة، حتى وإن كانت تتنوع في تطبيقها وفي معناها، تمثل عبئا فائضا من الالتزامات بالنسبة للمجتمع والبيئة تتباين عواقبه، وآثار ها ليست بسيطة ولا عرضية، بل إنها آثارها عميقة يمكن أن تتراكم نتائجها السلبية إلى المدى المتوسط والطويل، لتحدث تشوّهات اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة(توسان، 2006، صفحة 288) وتلك السياسات بدلا من أن تبحث عن دور ايجابي للدولة في معالجة مواطن خلل الأسواق تجعل الدولة السبب في حدوث ذلك الخلل، وسوء تخصيص الموارد وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز المستويات المتدنية للتنمية. ومن خلال التدخل في طبيعة النفقات العامة وسوق العمل والسياسات التجارية وتحرير أسواق رأس المال أدى ذلك إلى: تحطيم شبكات الأمن الاجتماعي وأنظمة الرعاية الاجتماعية في الدول النامية جعل نسبة عالية من سكانها ينزلقون إلى هاوية الفقر. والبلدان التي حققت شيئا من النمو الاقتصادي في ظل إصلاحات السوق إنما تحقق فيها ذلك النمو لصالح طبقة الأغنياء ولتسديد الديون، ولم يكن موجها للتنمية المستدامة مما فاقم التفاوتات بين الدول وداخل كل دولة.

والنتيجة الأساسية أنّ منطق تسليع كل شيء في ظل الليبرالية الجديدة يتعارض مع مقتضيات مشروع التنمية الوطني، لأنّ ذلك يعني أنّ مجالات واسعة من الحياة الإنسانية بما فيها البيئة تخضع لمنطق: **السلعة – السوق**، ما يحول دون تحقيق هدف التنمية المستدامة المنشود **(السعد، 2010، صفحة 81)**، بالإضافة إلى احباط جهودالحركات البيئية لتحسين علاقة المجتمع بشكل عام بالطبيعة، من خلال تآكل تشريع الحماية البيئية وفي غالب الأحيان لم يكن ملزما (اتفاقية KYOTO).

وهناك العديد من الأمثلة في دول الجنوب حول الآثار السلبية للسياسات الليبرالية الجديدة على البيئة من أبرزها: عندما قام البنك الدولي باعتباره أحد المؤسسات الدولية الرئيسية المسؤولة عن برامج التكييف بتقديم الدعم المالي لبرامج الترحيل في اندونيسيا عام 1969، ابتلعت هذه البرامج أكثر من نصف مليار دولار لترحيل ملايين الأشخاص إلى جزر بعيدة قليلة السكان، واجتاحت الغابات وأثرت بشكل خطير على نمط حياة العديد من الجماعات الأصلية وتسببت بأضرار فادحة للبيئة. و في البرازيل عام 1981 قدم البنك الدولي قروضا لمشروع بولونوريستة في الأمازون تمول طرقا اختراقية تؤدي إلى إزالة الغابات في مساحات كبيرة من الأراضي وإلى انقراض السكان الأصليين، كما ترتب عن تلك البرامج والسياسات آثار خطيرة على الدول العربية بما فيها الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي....وغيرها من الممارسات التي لا تزال آثارها إلى اليوم، وفي عام 1992 قدم 'لاري سامرز'

كبير اقتصادي البنك الدولي وثيقة يدافع فيها عن تصدير الصناعات الملوثة من الشمال إلى الجنوب بوصفه وسيلة عقلانية لتحقيق مزيد من النمو الصناعي بتخفيف ضغوطات التلوث في الشمال وفيما يتعلق ببعض ما تضمنته هذه الوثيقة ‹ليس هنالك أمام امكانية امتصاص الكوكب للتلوث حدود تقف في وجهنا في المستقبل المنظور..... وفكرة أنّه يجب علينا فرض حدود للنمو بسبب الحدود الطبيعية غلطة كبيرة، علاوة على أنّها فكرة ستكون كلفتها الاجتماعية خطيرة لو طبقت.....إنّ المنطق الاقتصادي القائل بوجوب التخلص من النفايات السامة في البلدان ذات الأجور الأدنى رأيا صائبا تماما....من الأفضل أن يحدث المرض والموت في الأماكن التي تكون فيها خسارة الأرباح أقل (توسان، 2006، صفحة 288).

3. الاطار العملي: دور السياسة العالمية للبيئة في تفعيل جهود الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة

3-1: تقييم جهود المجتمع الدولي في حماية البيئة (السياسة الدولية للبيئة)

كما سبق وأشرنا برزت القضايا البيئية لأول مرة كنقطة محورية للسياسة الدولية في القرن التاسع عشر وذلك في سياق الاتفاقيات الدولية الخاصة بإدارة الموارد ،وكانت ستينيات القرن العشرين بداية ازدياد الجهود الدولية المتعلقة بموضوع التلوث وضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية وخاصة في البلدان المتقدمة، ومن أمثلة ذلك الضغوط الدولية من أجل التوصل الى حضر تجارب الرؤوس النووية في الفضاء التي اتفق عليها عام 1963، وبعد تزايد كوارث حوادث النفط ازداد اهتمام منظمة الملاحة البحرية الدولية التي انشئت عام 1984 بمنع التلوث النفطي في البحار، وحظيت مشكلة تلوث الهواء والامطار الحامضية وهي المشكلة التي تتجاوز الحدود الوطنية باهتمام متزايد خاصة في الدول الإسكندنافية وكندا، حيث كانت تتجلى بوضوح الاضرار التي تتعرض لها النظم البيئية الهشة في الغابات والبحيرات (سميث ج.، 2003، الصفحات 692-693)

وكاستجابة لهذه الزيادة المتسارعة في الاهتمام الدولي بالبيئة، تم تنظيم "مؤتمر الامم المتحدة حول بيئة الانسان " عام 1972، وكان الهدف منه ارساء قواعد اطار دولي لتطوير أسلوب أكثر تنسيقيا تجاه التلوث وغيره من المشاكل البيئية وجاء المؤتمر الذي عقد في ستوكهولم بمثابة نقطة تحول في تطور السياسات البيئية الدولية، وقد كان لبعض المبادئ التي تم الاتفاق عليها والبرامج التي وضعت أسسها اثرها الدائمة، ومالا يقل عن ذلك أهمية هو ارساء اسس لمواضيع ستتبقى محورية للسياسات البيئية الدولية على مدى السنوات التي تلت المؤتمر، كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر "ريو" ومؤتمر باريس وغيرها.

أ- **مؤتمر ستوكهولم-1972-للبيئة والانسان**: تناول هذا المؤتمر مجموعة شاملة من القضايا البيئية المحددة تتعلق بـ: مناطق استيطان الانسان، ادارة الموارد الطبيعية، التلوث، النواحي التربوية والاجتماعية للبيئة، التنمية والبيئة، والمنظمات الدولية، اضافة الى اقامة ترتيبات مؤسساتية ومالية مختلفة، وفضلا عن استثارة الاهتمام العام وتثقيف الحكومات، فإن أكثر المساهمات المحددة التي قدمها المؤتمر ثباتا واستمرارا هي:

أولا: عززت بعض المبادئ التي تم التوافق بشأنها اطار التعاون البيئي المستقبلي تعزيزا قويا، واكتسبت مع الوقت مكانة دولية رفيعة وكانت بمثابة الأساس للكثير من الدبلوماسية البيئية اللاحقة، ومن أمثلة ذلك المبدأ الحادي والعشرين الذي كان له مدلول خاص، فهو أقر بسيادة الدولة على مواردها الطبيعية لكنه اشترط "ان تتحمل الدولة مسؤولية ضمان الا تسبب الانشطة الجارية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها أضرارا لبيئة الدول الاخرى"، كما نصت مبادئ اخرى على أنّه ينبغي على المجتمع الدولي أن يضع حدود لاستخدام واساءة استخدام الممتلكات العالمية أو الموارد التي تعبر عن "الارث الانساني المشترك"، والتي ينبغي أن تتم ادارتها والمحافظة عليها واستخدامها بصورة جماعية للمصلحة العامة، كما يتعين أن تتم الموازنة بين الاجراءات المتخذة لمنع التلوث وحماية البيئة الطبيعية من جهة والاهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وينبغي أن تأخذ الاتفاقيات الدولية بالحسبان الظروف والمسؤوليات المختلفة لدول الجنوب والدول المتقدمة.

ثانيا: انشاء شبكة مراقبة عالمية واقليمية لمراقبة المشاكل البيئية كتلوث البحار واستنزاف طبقة الاوزون والعمل على معالجتها.

ثالثا: من خلال هذا المؤتمر تم انشاء **برنامج الامم المتحدة للبيئة** الذي ساهم في زيادة الوعي السياسي بالمشاكل البيئية والمساعدة على صياغة اجماع علمي حول هذه المشاكل وطرق الاستجابة لها وتسهيل المفاوضات خاصة حول حماية البحار وطبقة الاوزون وتحسين قدرات البلدان في مجال ادارة البيئة، كما كان المؤتمر حافزا لتغييرات سياسية ومؤسساتية أوسع نطاق ومن امثلة ذلك أن حكومات كثيرة أنشأت فيما بعد وزارات للبيئة وادارات وطنية لمراقبة شؤون البيئة وتنظيمها، كما بدأت منظمات غير حكومية التي كانت تعمل انطلاقا من اوروبا وامريكا الشمالية تنخرط أكثر من خلال انشطتها بصورة منظمة بقضايا التنمية مع المجموعات القائمة في دول الجنوب، وقد فرضت حركات الخضر والمنظمات البيئية والصناعية غير الحكومية والمنظمات الدولية وجودها جنبا الى جنب مع الدول بصفتها عناصر فاعلة رئيسية في السياسات البيئية الدولية ولقي تعزيز " لجنة برونتلاند " لمفهوم التنمية المستدامة قبولا واسعا خاصة من قبل اولئك الذين كانوا يرون أن البعد التنموي في مبادئ

"ستوكهولم" كان قد اصبح هامشيا وتم الاتفاق على عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية UNICED عام 1992 في مدينة " ريودي جانيرو " بهدف صياغة اجراءات دولية لتعزيز التنمية المستدامة(سميث ج.، 2003، صفحة 692)

ب- **مؤتمر ريو 1992حول البيئة والتنمية**: اعتبر مؤتمرا ناجحا عموما على أنه لا يمكن الحكم على الأثر الحقيقي الذي خلفه بناء على الكيفية التي تمت بها لاحقا عمليات استحداث وتطبيق اتفاقيات قمة الارض"، وقد أعلن المؤتمر عن اعتماد 27 مبدأ عاما لتوجيه العمل المتعلق بالبيئة والتنمية والقضاء على الفقر وادوار المواطنين وحق الشعوب من أهل البلاد الأصليين، فالمبدأ السابع مثلا يؤكد على **المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" التي تتحملها الدول المتقدمة ودول الجنوب في مجال حماية البيئة "**ويؤكد المبدأ الخامس عشر على أنّه ينبغي اعتماد مقاربة احترازية، ذلك ان الافتقار الى اليقين العلمي الكامل يجب أن لا يستخدم ذريعة لتأجيل اتخاذ اجراءات لمنع التدهور البيئي تتناسب فعاليتها مع تكلفتها.

كما شمل المؤتمر برنامج عمل للتنمية المستدامة تضمن عدة مواضيع كتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، وادارة التكنولوجيا الحيوية، ادارة الانظمة البيئية الهشة وادارة عمليات التخلص من النفايات الخطرة. كل ذلك من خلال تعزيز دور المجموعات الرئيسية: السلطات المحلية، النقابات العمالية، قطاعات الاعمال والصناعة والعلماء الشباب والمزارعين ...كما تناول المؤتمر الآليات المالية والترتيبات المؤسساتية التي ستؤمن نفقات اضافية لمساعدة دول الجنوب على تنفيذ بعض الجوانب الواردة في برنامج المؤتمر.

ومن خلال هذا المؤتمر ايضا تم توقيع معاهدة التغير المناخي من قبل 153 دولة وأصبحت سارية المفعول منذ 31 مارس 1994 التي تضمنت "ضمان تثبيت التنمية التي تتركز فيها غازات الانحباس الحراري في الجو عند مستوى يمنع تدخل الانشطة البشرية على نحو خطير في النظام المناخي وضمان عدم تعرض عملية انتاج الغذاء للخطر، وتمكين عملية التنمية الاقتصادية من المضي قدما بصورة قابلة للاستمرار، ومن الانتقادات الموجهة لهذه المعاهدة انها غير ملزمة قانونيا. ايضا تم توقيع المعاهدة الخاصة بالتنوع الحيوي من قبل 155 دولة واصبحت سارية المفعول من 29 ديسمبر عام 1993.

وقد كانت المبادئ المتعلقة بالغابات من مخلفات المحاولات الفاشلة للتفاوض حول معاهدة كحماية الغابات، ولم تعرض معاهدة مكافحة التصحر للتوقيع حتى شهر جويلية عام 1994 والتي تستهدف تعزيز الاعمال الدولية المنسقة لمعالجة مشاكل تعرية الارض في المناطق

القاحلة وشبه القاحلة والجافة ...)، والتي تنشأ عن عدة عوامل كالتبدلات المناخية والانشطة البشرية. وتوالت منذ المؤتمر سلسلة من الاجتماعات التي عقدت حول قضايا معينة كالسكان والتنمية (القاهرة 1994)، التنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995)، دور المرأة وحقوقها (بكين1995) التنمية الحضرية (اسطنبول 1996)، وقد ساهمت هذه القمم في زيادة الوعي واهتمام السياسيين واستحداث شبكات دولية من الخبراء والمنظمات غير الحكومية والمواطنين والسلطات المحلية، لتصبح أكثر فعالية في انشطتها المحلية ، وكان ذلك عاملا محرضا على وضع خطط وطنية لتنمية المستدامة(سميث ج.، 2003، الصفحات 693-694)

بالرغم من الكثير من حالات الفشل إلاّ انّه تم استحداث بعض المؤسسات الفعّالة المعنية بالإدارة الجماعية بغية المساعدة على الحيلولة دون تدهور البيئة على الصعيد العالمي، وفضلا عن ذلك فإنّ هذه الأنظمة الخاصة بالتحكم الدولي لم تعد انظمة منعزلة تعالج قضايا ضيقة، فهي تشكل مجموعة مترابطة من المؤسسات التي تحدد أبعاد أنشطة كل الاطراف الفاعلة وتوقعاتها ازاء مجموعة واسعة من الانشطة.

وقد تمثل التحدي الأساسي منذ تسعينيات القرن العشرين إلى غاية اليوم في صياغة انماط من التنمية لتعزيز امكانيات الاستمرار والاستدامة بما في ذلك المحافظة على التنوع الحيوي والحيلولة دون حدوث التغير المناخي الضار، وتشكل اتفاقيات مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية إطار للجهود الدولية الهادفة الى تعزيز الجهود ونسيقها لتحقيق ذلك، لكن التحديات هائلة وهو ما تبينه اتفاقية باريس خاصة مع تعنت الولايات المتحدة الامريكية وتملصها من مسؤولياتها اتجاه تنفيذ بنود الاتفاقية.

ج- **اتفاقية باريس للمناخ:** بالنسبة للنظام المناخي الجديد الذي اعتمد في باريس لتحديد سياسة ما بعد 2020، لم يكن يبحث فقط على فعالية جهود التخفيف ولكن يبحث أيضا في إمكانية تكوين إدارة شاملة مستدامة للتقليل من الآثار المناخية الخطرة و محاولة رفع الثقة بين البلدان النامية والصناعية، ودعم الأطراف الضعيفة اقتصاديا، من خلال تمويل المناخ وبناء القدرات على أساس معلومات ومصادر موثوقة، وفي الوقت نفسه تكوين نظام مناخي جديد مرن لجميع الأطراف يحاول التوفيق بين مصالحهم و متطلبات تغير المناخ في المستقبل. (علي، 2017)

ومع تزايد الفجوة في الانبعاثات فقد تضمن برنامج الأمم المتحدة في تقريره لعام 2019 من أن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 7.6% سنويا من عام 2020 إلى عام 2030

ضرورة لتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا، المتمثل في زيادة درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية ويوافق العلماء على أنّ هذا الأمر طويل الأمد.

ونظرا لأن قيود اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قيود غير ملزمة على انبعاثات الغازات الدفيئة بالنسبة لكل دولة على حدى، وليس لديها آلية نفاذ فقد تم التفاوض على امتدادات مختلفة لاتفاقية باريس 2015 خلال مؤتمرات الأطراف الأخيرة (كمؤتمر مدريد ديسمبر2019)، والتي وافقت خلالها جميع البلدان على تكثيف الجهود للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5درجة مئوية فوق درجات حرارة ما قبل الصناعة و تعزيز تمويل العمل المناخي، وبالرغم من ذلك في الواقع لا يتم عمل ما يكفي لتحقيق الأهداف المناخية الثلاثة: خفض الانبعاثات بنسبة 45% بحلول 2030، تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، واستقرار ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية نهاية القرن (2019).

وقد أظهرت تقارير جديدة حول اتفاقية باريس للمناخ أن هناك محاولات جادة بخصوص المناخ من خلال التعهدات الجديدة التي قدمتها الصين ودول أخرى إلى جانب خطط الرئيس الامريكي المنتخب **جو بايدن** المتعلقة بتقليل انبعاثات الكاربون، ومن شأن هذه التعهدات تثبيت الارتفاع في درجة حرارة الكرة الأرضية عند 2.1درجة مئوية بحلول نهاية القرن (2020).

3-2- تقييم دور السياسة المحلية (الدولة) في تحقيق هدف التنمية المستدامة - بالإشارة الى دول الجنوب

إنّ العرف الغالب في نطاق العلاقات الدولية يتسم بمركزية دور الدولة ويتمحور حول مفاهيم سيادة الدولة، والاعتقاد بأنّ الدول هي الاطراف الفاعلة الأساسية في الشؤون الدولية، وأنّ السياسة الدولية انما تحركها الى حد كبير دول تسعى وراء مصالحها، لكن المشاكل البيئية التي تتخطى الحدود تطرح مشاكل حقيقية تتحدى الافكار القائمة حول طبيعة سيادة الدولة وحدودها، وفضلا عن ذلك فان المشاكل البيئية الدولية نادرا ما تأتي نتيجة أعمال سياسية وطنية متعمدة، بل هي بالأحرى تأثيرات جانبية غير مقصودة لعمليات اقتصادية – اجتماعية اوسع نطاقا، وهناك عدد كبير من القوى الفاعلة من غير الدول بما في ذلك الشركات والسلطات المحلية، والمؤسسات المالية، والمجموعات الاجتماعية والافراد التي لها من الاهمية ما يساوي على الاقل أهمية الدول بصفتها قوى فاعلة في هذه العمليات. على أنّه يبقى صحيحا أنّ الدول تحتفظ بموقع متميز نسبيا في السياسة الدولية الخاصة بالردود على المشاكل البيئية العالمية، اذا بينما لا تتحكم الدول وحكوماتها المركزية عموما بالأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تهمها تحكما مباشرا، فإنها بالمقابل تتمتع بالتأكيد بسلطة سيادية للتشريع ضمن حدود اراضيها، ومن هنا فإنّ عليها أن تلعب دورا مركزيا في استحداث اي تشريعات بيئية وتنفيذها، ما يستدعي توسيع نطاق سلطة الدولة ومشاركتها في المجتمع وتعزيزهما. وتحمل مسؤولية التعاون مع الجهود الهادفة الى ادارة الممتلكات المشاعة وخفض معدلات التلوث العابر للحدود، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ قيام الدول بإصلاح الأضرار البيئية، يمنح النمو الاقتصادي دفعا جديدا. فالأمر المؤكد هو أنّ عملية الاصلاح هذه يمكن أن تشكل على المدى البعيد قطاعا اقتصاديا جديدا متناميا بقوة. ففي سياق النمو الاقتصادي العظيم الذي تحقق خلال الأعوام المئتين الماضية في البلدان الصناعية شنت حربا ضروس على البيئة، وليس ثمة شك في أنّ الدمار الذي خلفته هذه الحرب يوجب على من يريد اعماره أن يبذل جهودا عظيمة. والنهوض بهذه المهام يتيح فرصة معقولة لارتفاع الطلب وتحقيق نمو اقتصادي وارتفاع في درجة تشغيل اليد العاملة، بناء على ذلك، يشكل اصلاح البيئة وسيلة مناسبة لا للتخلص من الكارثة البيئية فحسب، بل للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والبطالة الجماهرية (تسين، 2006، صفحة 185).

وفيما يتعلق بدول الجنوب وكما سبق وأشرنا فإنّ مسؤوليتها التاريخية عن التلوث واستنزاف الموارد في العالم أقل من مسؤولية البلدان الصناعية، وبالتالي هناك ضرورة أن ترتبط الاجراءات المتخذة لحماية البيئة في هذه الدول بجهود تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويبين ذلك أهمية أن تمتلك تلك البلدان مشروع وطني حقيقي للتنمية، كشرط أساسي لضمان أن لا تتحول السياسة البيئية الدولية الى اعاقة حقيقية أمام تحقيق هدف التنمية المستدامة هذا من جهة، وان لا تكون جهود الدولة او الاجراءات المتخذة على المستوى المحلي فيما يتعلق بحماية البيئة كنوع من المجاراة فقط أو استجابة لإملاءات السياسة الدولية او المجتمع الدولي من جهة اخرى، بتعبير آخر **أن يكون هنا اثر ايجابي متبادل بين السياسة الدولية والسياسات المحلية / فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة.**

يمكن القول أنّ العلاقة العامة ما بين البيئة والتنمية والتي لقت قبولا من حيث المبدأ على الصعيد العالمي، اصبحت من أهم القضايا الراهنة المطروحة بالنظر إلى الحقائق العلمية، معا لزيادة غير المسبوقة في درجات الحرارة الناتجة عن انبعاثات غاز الكاربون عند مستويات أدت الى اختلالات خطيرة في النظام المناخي وذلك مقارنة مع الفترة ما قبل الثورة الصناعية، والمتهمين الرئيسيين في ذلك هما مصدري قوة الاقتصاد العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية والصين بنسبة تفوق 45%، كنتيجة لتضاعف الضغوطات على استهلاك الطاقة، فالصين مثلا انتقلت من وضع الاكتفاء الذاتي في انتاج النفط أواخر الثمانينات إلى ثاني أكبر

مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (ديفدهارفي، صفحة 282)، ويرتبط التكيف مع التغيرات التي يمكن ان تحدثها تلك الزيادة مع ضمان استقرار تركز غازات ثاني اوكسيد الكاربون وتخفيض الانبعاثات العالمية، ويتطلب تحقيق هذه الاهداف اجراءات صارمة من جانب البلدان المتقدمة ومشاركة نشطة من جانب دول الجنوب، وهو أمر لا يمكن حدوثه إلا اذا توفرت استدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ووفقا **لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة**.

حيث ينبغي ان تكون السياسات المناخية التي يتعين على البلدان المتقدمة اعتمادها مختلفة عن تلك التي يتعين ان تعتمدها بلدان الجنوب(تقرير الامين العام للانكتاد الثالث عشر ، 2011). كما أنّ ثمة قرار متزايد بأنّه مادامت المخاطر والاختلالات البيئية ترتبط بالضغوط الاقتصادية والديمغرافية على المدى الطويل، وبالتالي يصبح من الصعب تصحيحها بشكل منفصل عن الاختلالات المالية والاجتماعية التي برزت خلال العقود الاخيرة، معنى ذلك ان المخاطر البيئية اصبحت تمثل اعاقة حقيقة امام دول الجنوب لبناء قدراتها الاقتصادية في المستقبل وجعل العلاقة بين التنمية والبيئة علاقة ايجابية وفي هذا الاطار تواجه دول الجنوب اشكاليتين رئيسيتين:

أولا: اشكالية الطاقة

إنّ دراسة العلاقة بين المناخ والتنمية ينطلق من مسألة محورية وهي مسألة الطاقة، ففي معظم دول الجنوب لايزال مستوى الوصول الى خدمات الطاقة ادنى بكثير مما هو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية، فعلى الصعيد العالمي لا يزال استهلاك الطاقة في البلدان الصناعية يمثل ضعف ما تستهلكه باقي دول العالم، ويتطلب تقليص هذا الفارق ارتفاع مستويات الدخول في الدول الأكثر فقرا وبناء هياكل أساسية للطاقة، باعتبار ان الترابط قوي بين زيادة استهلاك الطاقة ونتائج التنمية.

إلاّ أنّه قد يكون التحول الى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة أرخص وأسهل من إعادة تجهيز الهياكل الأساسية القائمة، فالتحسينات التقنية وتقليص التكلفة عبر مجموعة واسعة من التقنيات الصغيرة النطاق واللامركزية المستندة الى الطاقة المتجددة يتيحان بالفعل وفي كثير من الحالات نهجا جديدا لاستهلاك الطاقة فعّالا من حيث الكلفة وقابل للاستدامة، بعيدا عن آليات السوق التي تؤثر سلبا على التنمية وتهدف الى رفع اسعار الطاقة المتجددة وجعلها جذابة لمستثمري القطاع الخاص.

وفي المقابل فإنّ استثمار الحكومات في مجال الطاقة المتجددة، تعد أهم الخيارات المطروحة من خلال تبني استراتيجية واضحة باتجاه الخيارات التكنولوجية الواعدة، خصوصا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وسيعطي ذلك اشارات واضحة ومطمئنة لمستثمري القطاع الخاص وسيحفز زيادة الانتاجية والكفاءة في استخدام الطاقة، إلاّ أنّ ذلك بدوره يصطدم بإشكالية رئيسية ثانية وهي إشكالية التمويل (تقرير الامين العام للانكتاد الثالث عشر ، 2011)

ثانيا: اشكالية التمويل: حظيت مسألة التمويل باهتمام كبير وضروري من اجتماع كوبنهاغن عن "اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ"، وقد فرضت هذه المسألة تحديا يتمثل في تعبئة وتحديد أولويات الموارد المالية من أجل الاستثمارات اللازمة في بلدان الجنوب بطرق تحقق توازنا منصفا بين الاحتياجات الانتمائية وشرط الحفاظ على البيئة، إلاّ أنّ القضية لا تتعلق بتوفر التمويل الدولي لتغطية تكاليف انتاج الطاقة واستهلاكها حتى لا تكون الاجراءات الدولية لحماية البيئة عائقا أمام تحقيق الاهداف الانمائية الأساسية.

فالتنمية بمعناها الحقيقي لا تتوقف على الحصول على التمويل الدولي أو التكنولوجيا بشروط معقولة، بقدر ما تتعلق **بتعزيز القدرات الوطنية الى حد كبير لتحقيق الابتكار الذي يدعم ذاته بذاته وبالقدرة على المنافسة وتحقيق التقارب**، وهذا ما بينته العديد من التجارب. **فالاعتماد على الذات في التمويل والاهتمام المتواصل بتطوير قدرات صناعية محلية شكّلا عاملين حاسمين في معظم حالات النجاح لعدد من دول الجنوب وهو ما بين أهمية امتلاك مشروع تنمية حقيقي**، فمن الضروري وضع مسألة التمويل الدولي في سياق مدى مساهمته في تعزيز او اضعاف القدرات المحلية (الوطنية) في مجال التنمية الصناعية لاسيما فيما يتعلق بتملك وتطوير التكنولوجيا الصناعية والاستهلاكية الرئيسية (تقرير الامين العام للانكتاد الثالث عشر ، 2011).

خاتمة

في الواقع إنّ علاقتنا بالأرض تمر بأزمة عميقة، خاصة في ظل التوجّهات الليبرالية الجديدة القائمة على الربحية القصيرة الأمد التي تزيدها سوءا، فالتنمية المستدامة بالمفهوم السائد حاليا، إما أن تكون غير متاحة إلاّ لأقلية محدودة متناقصة او أنها لن تتاح لأحد طالما يراد تعميمها على الجميع. ففي الحالة الاولى تكون هذه التنمية عامل تفجير اجتماعي، وفي الحالة الثانية تكون عامل تفجير بيئي، لكن ذلك لا يعني التخلي عن منظور زيادة الانتاج لجميع سكان الارض.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى انّه مهما كانت تحديات الدولة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والوصول لأهداف التنمية المستدامة، لا يمكن إنكار أنّ قضية البيئة أضحت قضية عالمية، ما يؤكد أهمية ودور السياسة العالمية والمجتمع الدولي في دعم جهود الدولة في هذا الإطار.

وبالتالي هناك ضرورة للتفكير في تنمية تتمايز في موضوعها في المكان وفي الزمان بهدف اقامة أولويات وفق الحاجات ونوعية المنتجات، و**جعل مفهوم التنمية المستدامة مخرجا بدلا من أن يكون مأزقا للوصول لأهداف التنمية**، وبهذا الصدد يرى المفكر الاقتصادي العالمي-**سمير أمين**-أنّ شرط نجاح البشرية في الوصول إلى أفضل أساليب التعامل مع البيئة هو تحقيق **نظام لإدارة الموارد مبني على استخدام القيمة الاستعمالية وليس القيمة التبادلية.**

ولأنّه من غير الواقعي اقتصاديا وغير المقبول اخلاقيا مطالبة دول الجنوب بأن تتخلى عن طموحاتها المتعلقة بالنمو الاقتصادي كجزء من مساهمتها في مواجهة تغير المناخ. و بالتالي هناك ضرورة لإقامة شراكات جديدة خاصة بتطوير التكنولوجيات الخضراء ونشرها واستبدال منسق لأنماط الانتاج الكثيفة لاستخدام الطاقة بمصادر للطاقة المتجددة، وبتغيير انماط التجارة بما يدعم تحول مصفوفة الانتاج العالمي نحو مراعاة الاستدامة البيئية، و بناء اقتصاد عالمي منخفض الكاربون وعالي النمو، وذلك من خلال التحول الى نمط جديد للتنمية العالمية يراعي الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هناك ضرورة الى التوجه نحو استراتيجية جديدة على الصعيد الدولي بدعم جهود السياسة المحلية للدولة هدفها تفكيك التنمية المرتبطة بالنمو وإعادة بنائها على اسس مختلفة جذريا: كالتوجه نحو مجتمع اكثر احتراما للكائنات البشرية، اكثر اقتصادا لاستهلاك الموارد الطبيعية، اكثر زهدا ربما فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي، لكن اكثر غنى بالوقت المتحرر من العمل، والامر لا يتعلق بالاقتصاد وحسب، اذ أنّ هذا الاخير يجب أن يعاد التفكير فيه في إطار علاقات اجتماعية تتجاوز فيه العلاقات الرأسمالية هذا من جهة و من جهة أخرى، وعلى المستوى المحلي هناك ضرورة لاعتماد استراتيجية اقتصادية –مشروع وطني- على أساس طريق بديلة للتنمية من خلال- إعادة تركيب المجتمع بيئيا -، فالعمالة الكاملة تكون ممكنة: إذا ما خفضت ساعات العمل وتوفرت الخدمات الكافية وأعيد توجيه العمل نحو تلبية الحاجات الاجتماعية بطرق تحافظ على سلامة البيئة.

اقتراحات

لأنّ السياسة الاقتصادية ما لم تكن مدعومة بتعاون دولي فإنّ فعاليتها في عصر العولمة يكون محدودا، يبرز ذلك أهمية التكامل والتعاون بين السياستين الدولية والمحلية لتوطيد العلاقة بين التنمية والبيئة من خلال:

1-الاتجاه نحو المساواة في التمثيل للشعوب وفتح الحوار أمام الجميع وعدم احتكار سلطة اتخاذ القرار بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي. فتحديد السياسة الاقتصادية الدولية وآلياتها يجب أن ينت قل من نادي أغنياء مجموعة السبع إلى نوادي تتمثل فيها البلدان الفقيرة تمثيلا عادلا وتأكيد الشفافية في عمليات المؤسسات الاقتصادية الدولية، وإشراك النقابات وجماعات حماية البيئة ومنظمات التنمية والقطاعات الرئيسية الأخرى من المجتمع المدني واخضاع الشركات لمعايير القواعد والسلوك العالمية.

2-الاستثمار في التنمية المستدامة، حيث يجب أن يعاد توجيه الاستثمار العالمي من عمليات المضاربة إلى الاستثمار طويل الأجل من خلال انشاء صناديق التنمية الدولية يكون من أهم مصادر التمويل لها ضريبة tobin على معاملات النقد الدولية وضريبة الكاربون هدفها خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتخفيض الانفاق العسكري.

3-توفير الحصول على المعرفة العلمية كمكسب انساني للبلدان، لأنّ توسيع اتفاقيات التجارة الدولية لتشمل حقوق الملكية الفكرية للشركات الكبرى، يحرم الدول الفقيرة من الحصول على المعرفة التي تحتاج إليها لتصبح أكثر اعتمادا على النفس والسياسة العالمية يجب أن تشجع الحصول السريع وغير الباهظ الكلفة على المعرفة التكنولوجية للمساعدة على التنمية المستدامة.

4-توجيه السياسة العامة بما في ذلك سياسة الضرائب، والقوانين والتخطيط والاستثمار نحو إعادة كاملة لبناء الاقتصاد العالمي على أساس الحفاظ على البيئة وتحويله إلى استدامة بيئية وهو ما يتطلب:

- جعل الاتفاقيات الدولية الخاصة قابلة للتنفيذ، كاتفاقية مكافحة سخونة الأرض، وحماية أنواع الكائنات الحية المهددة بالخطر وتقليص دفن النفايات السامة.
- تضمين الاتفاقيات التجارية نصوصا لحماية البيئة وانهاء نهب الموارد الطبيعية من أجل التصدير التي يلجأ إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمستثمرون الدوليون لخدمة ديون العالم الثالث.
- تشجيع التنمية وليس التقشف، لأنّ السياسات التقشفية المفروضة على أجزاء كبيرة من العالم، أدت ارتفاع البطالة وتدمير الأعمال التجارية الصغيرة والمزارع، بدلا من ذلك

المطلوب هو تشجيع المواد الغذائية المحلية والترويج لمنتجات المزارع الصغيرة ذات البيئة السليمة وتشجيع البلدان على توفير الأمن الغذائي لشعوبها.

المراجع

أمير السعد. (2010). مأزق التعدي وقضايا المشروع الوطني للتنمية . عنابة: مجلة التواصل.

إيريك توسان. (2006). المال ضد الشعوب- البورصة أو الحياة. دمشق.

جون بيليس و ستيف سميث. (2003). عولمة السياسة العالمية. مركز الخليج للأبحاث.

جون ماري هاريباي. (2002). العولمة والبيئة من المأزق الى الانفتاح. بيروت،لبنان.

جيرمي برشر، تيم كوستيلو، برندان سميث. (2003). العولمة من تحت- قوة التضامن-. المملكة العربية السعودية: العبيكان.

ديفدهارفي. (بلا تاريخ). الليبرالية الجديدة . المملكة العربية السعودية : العبيكان.

سمير أمين. (2011). ثورة مصر وعلاقتها بالأزمة العالمية . الاسكندرية : دار العين للنشر.

كارل غيورك تسين. (2006). الرخاء المفقر. أبو ضبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

موج فهد علي. (2017). قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ2015. جامعة الشرق الأوسط .

أمين, س. (2012). قانون القيمة العالمي . الاسكندرية: دار العين.

تقرير الامين العام للانكتاد الثالث عشر . (2011). www.unictad.org Récupéré sur

قائمة المراجع الأجنبية

(s.d.). Récupéré sur www.unictad.org

(2019). Récupéré sur https: // news.un.org

(2020, December). Récupéré sur https: //www.bbc.com/arabic/ science-and-tech